S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/467
25 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن مهمته للمساعي الحميدة في قبرص

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣٢ (١٩٩٥) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وفي الفقرة ١١ من هذا القرار، طلب مجلس الأمن إليّ أن أقدم تقريرا خلال فترة الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عن مهمتي للمساعي الحميدة، بما في ذلك تقييم كامل لجهودي من أجل التوصل إلى تسوية للحالة في قبرص.

ثانيا - مهمة المساعي الحميدة

٢ - في تقريري الأخير عن مهمتي للمساعي الحميدة المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (S/1994/1229) أبلغت المجلس، في جملة أمور، أن زعيمي طائفة القبارصة اليونانيين وطائفة القبارصة الأتراك قبِلا اقتراحي الداعي إلى أن يجتمعا لإجراء محادثات مباشرة غير رسمية، مع نائب ممثلي الخاص، السيد غوستاف فيسيل ليبحثوا بطريقة عملية السبل الكفيلة بإحراز تقدم فيما يتعلق بتنفيذ تدابير بناء الثقة وكذلك فيما يتعلق بالتسوية الشاملة لمشكلة قبرص. وأبلغت المجلس أن أربعة من هذه الاجتماعات عُقدت بالفعل وأنني سأواصل إطلاع المجلس على التصورات في ضوء المشاورات المستمرة. وفي رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (S/1994/1256) أبلغني رئيس المجلس أن أعضاء المجلس أحاطوا علما بالتقرير المذكور أعلاه وأنهم يتطلعون إلى استلام تقرير نهائي في الوقت المناسب.

٣ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أبلغت أعضاء مجلس الأمن أن الزعيمين اجتمعا خمس مرات مع نائب ممثلي الخاص في مقر إقامته في المنطقة المحمية التابعة للأمم المتحدة في نيقوسيا لمدة يبلغ مجموعها ١٠ ساعات.

٤ - وأتاحت هذه الاجتماعات فرصة جيدة للزعيمين ليوضحا مواقفهما. وحث الزعيم القبرصي التركي على إيلاء الأهمية القصوى في المحادثات إلى مسألة التوصل إلى اتفاق بشأن سبل تنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة المتعلقة أساسا بمنطقة فاروشا المحاطة بسياج ومطار نيقوسيا الدولي. وأكد الزعيم القبرصي اليوناني في المقام الأول على أهمية تأكيد أنه عندما يعلن كل من الزعيمين التزامه بتسوية اتحادية مكونة

من طائفتين ومنطقتين فإنهما متفقان بالفعل على المبادئ الأساسية. وأكد أن هذه التسوية تستلزم قبول المبادئ الأساسية التي اعتمدها مجلس الأمن، ومؤخرا في الفقرة ٢ من القرار ٩٣٩ (١٩٩٤)، المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ فضلا عن قبول تعريف المساواة السياسية الذي اعتمده المجلس في قراره ٧٥٠ (١٩٩٢)، المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢. وأكد الزعيم القبرصي التركي من جديد التزامه بالحل الاتحادي. بيد أن موقفه بشأن بعض الجوانب، لا سيما السيادة والمساواة السياسية، ظل مغايرا لقرارات مجلس الأمن.

٥ - ودارت خلال هذه الاجتماعات مناقشات مفيدة بشأن عدد من المسائل الأخرى المتصلة باتفاق شامل، لا سيما الأمن والضمانات؛ وعضوية الاتحاد الأوروبي؛ والأراضي؛ والمشردين والمطالبات المتعلقة بالملكية؛ وسلطات الحكومة الاتحادية ومهامها؛ والصعوبات التي تواجهها الطائفة القبرصية التركية نتيجة للمشكلة القبرصية؛ وتنفيذ تدابير بناء الثقة.

٦ - ولم تحقق هذه المناقشات غير الرسمية أية نتائج. غير أنها ضمنت أن كل زعيم كان مدركا تماما لموقف الزعيم الآخر بشأن جميع المسائل الرئيسية، ويبدو لي أنها فتحت بعض الآفاق المشجعة. وتابعت هذه المناقشات في اجتماعين مع الزعيمين القبرصي اليوناني والقبرصي التركي في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ على التوالي. وأشدت بالزعيم القبرصي اليوناني لاستعداده لاستكشاف حلول توفيقية متبادلة ممكنة (أو "مفاضلات") من شأنها أن تمكن الزعيمين من استجابة كل منهما مباشرة لشواغل الآخر. وحثثت الزعيم القبرصي التركي على أن يستجيب بطريقة مناسبة. وأكدت لكلا القائدين الامكانيات الواعدة التي يتيحها نهج المفاضلات كوسيلة للتفاوض بشأن تسوية شاملة مؤكدا أنه ينبغي ألا تضيع هذه الفرصة.

٧ - وأشعر بالأسف لعدم تحقيق نتائج ملموسة من هذا الجهد الذي بذلته على الرغم من أنني لا أزال أؤمن أن المحادثات غير الرسمية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ قد أتاحت فرصا لم يسبق لها مثيل لإحراز تقدم في اتجاه تحقيق تسوية شاملة عن طريق التفاوض. وكرست الجهود التي بذلتها لاحقا للتوصل إلى أساس لاستئناف المحادثات المباشرة بين الزعيمين. وطلبت إلى ممثلي الخاص، السيد جو كلارك، أن يزور المنطقة لإجراء مناقشات مع كلا الزعيمين ومع كبار المسؤولين في تركيا واليونان وطلبت إلى نائب ممثلي الخاص مواصلة اتصالاته المكوكية مع الزعيمين. وزار السيد كلارك نيقوسيا وأنقرة وأثينا في آذار/مارس وأيار/مايو ١٩٩٥. وفي اجتماع إحاطة عقد في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥، أبلغ السيد كلارك أعضاء مجلس الأمن بزيارتيه إلى المنطقة والجهود التي بذلها للتوصل إلى إجراء محادثات مباشرة بشأن تسوية شاملة، على أساس أن يكون الزعيمان مستعدان للدخول في مناقشات بشأن مفاضلات محتملة. ولم يتمكن من تحديد مثل هذا الأساس لاستئناف المحادثات المباشرة. ولم ير إمكانيات للتحرك في المستقبل، غير أن الأمم المتحدة ستواصل بذل جهودها. ومنذ ذلك الحين، لم تنجح المحاولات العديدة التي بذلتها أنا بنفسي والحكومات المهتمة، داخل الجزيرة وخارجها، من أجل الخروج من المأزق.

٨ - واجتمعت مؤخرا شخصيا مع الزعيم القبرصي التركي في اسطنبول في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ ومع الزعيم القبرصي اليوناني في جنيف في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وأتاح هذان اللقاءان فرصة لاستعراض الجوانب الرئيسية للمشكلة القبرصية. وأعربت عن قلقي لأن مهمتي للمساعي الحميدة ظلت متوقفة تماما لفترة طويلة من الزمن وناشدتهما أن يفكرا في النتائج السلبية التي تجنيها كلا الطائفتين من عدم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين.

٩ - وأكد الزعيم القبرصي اليوناني التزامه بالتوصل إلى تسوية جرى التفاوض بشأنها عن طريق إجراء محادثات مباشرة بين الزعيمين. بيد أنه أكد أنه لتفادي اجتماع آخر غير مثمر سوف يكون من الضروري التأكد من خلال المحادثات غير المباشرة على ضمان وجود أرضية مشتركة كافية بين الجانبين قبل بدء المحادثات المباشرة. وفي هذا الصدد حدد خمسة مجالات رئيسية هي: الأمن والعضوية في الاتحاد الأوروبي، والأراضي، والسيادة والمساواة السياسية. وأكد بوجه خاص أن كلا الطائفتين لا تشعران بالأمان ولذلك كان من الضروري استنباط ترتيب يعالج بفعالية الشواغل الأمنية لكلا الجانبين. وقال إن معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ لم تحقق هذا الهدف وأن طائفته لا يمكن أن تقبل أن يكون لتركيا حق التدخل من جانب واحد. وذكر باقتراحه الرامي إلى تجريد قبرص من السلاح (انظر الفقرات ٢٥-٢٧ من الوثيقة S/1994/680) والمقترن بنشر قوة دولية يمكن أن تشمل قوات يونانية وتركية على أساس ولاية منقحة للأمم المتحدة تنص على حق التدخل المباشر لضمان التسوية الشاملة المتفق عليها فضلا عن أمن كل طائفة.

١٠ - وقد أكد زعيم الطائفة القبرصية التركية من جديد استعداده للقاء الزعيم القبرصي اليوناني في محادثات مباشرة وفقا للأساسين التاليين: (أ) تحقيق شراكة قائمة على المساواة، تعامل فيها الطائفتان القبرصية اليونانية والقبرصية التركية على قدم المساواة في جميع المجالات، بما فيها صنع القرارات في الحكومة الاتحادية؛ و (ب) معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠. واقترح أن تكون مجموعة الأفكار مصدرا مرجعيا للمحادثات المباشرة. وأعرب عن اعتراضه على إجراء أي تغيير في معاهدة عام ١٩٦٠، بما في ذلك حق تركيا في التدخل من طرف واحد، وعلى انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي قبل تركيا، لأنه سيبطل، حسب رأيه، أساس التسوية في قبرص القائم على وجود منطقتين وطائفتين كما سيبطل معاهدة الضمان.

١١ - غير أنني شددت مرة أخرى على أهمية إقامة أساس في أقرب وقت ممكن لاستئناف المحادثات المباشرة بين الزعيمين. وستشمل هذه العملية الاعتراف المتبادل بشواغل كل جانب وبإعراب كل منهما عن استعداده للتوصل إلى حل وسط. ولهذا الغرض، دعوت الجانبين إلى التعاون مع ما يبذله ممثلي الخاص الجديد، السيد هان سونغ - جو، ونائبه غوستاف فيسيل من جهود وأبلغت كلا الزعيمين بأن السيد هان سيقوم بزيارة قبرص في أثناء الأسبوع الأخير من حزيران/يونيه ثم يواصل رحلته إلى أثينا وأنقرة.

ثالثا - تطورات أخرى

١٢ - في أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، حدثت عدة تطورات تؤثر على احتمالات تحقيق تسوية شاملة لمشكلة قبرص.

١٣ - في ٦ آذار/مارس ١٩٩٥، قرر مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي أن تبدأ المفاوضات المتعلقة بانضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي بعد ستة أشهر من اختتام مؤتمر حكومات الاتحاد. وعلى الرغم من عدم تحديد موعد نهائي، يقدر أن من المرجح أن تبدأ مفاوضات الاتحاد الأوروبي مع قبرص في وقت متأخر من عام ١٩٩٧ أو في أوائل عام ١٩٩٨. وفي الوقت ذاته، أعرب مجلس الوزراء عن أسفه لعدم إحراز تقدم في المحادثات التي أجريت تحت رعايتي والمتعلقة بتحقيق تسوية شاملة، ودعا كلا الطرفين إلى تعزيز جهودهما لتحقيق هذا الهدف وفقا لقرارات مجلس الأمن ومفهوم إنشاء اتحاد يضم طائفتين ومنطقتين. كذلك، رأى مجلس الوزراء أن عضوية قبرص في الاتحاد الأوروبي ستحقق مزيدا من الأمن والازدهار للطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية، ودعا اللجنة الأوروبية إلى إقامة اتصالات مع الطائفة القبرصية التركية لشرح الفوائد التي ستعود عليها بفضل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وللتخفيف من مشاعر القلق لديها.

١٤ - في أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، زاد الاهتمام بمسألة قبرص، وخاصة لدى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وأعضاء الاتحاد الأوروبي ولجنته. وقد انعكس هذا في جملة أمور منها بعثات إلى قبرص واليونان وتركيا قام بها كبار مسؤولين حكوميين وممثلون خاصون عينتهم حكومات الاتحاد الروسي، وايطاليا، بصفتها رئيسة الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٥، عقدت الولايات المتحدة، بالتعاون مع المملكة المتحدة، اجتماعا في لندن مع ممثلي زعيمي الطائفتين. وتمثل الهدف من الاجتماع، مثل هدف الأمم المتحدة، في إيجاد أساس لاستئناف المحادثات المباشرة. على أنه لم يحرز أي تقدم. علاوة على ذلك، قام كبار موظفين من اسبانيا، وألمانيا، وايرلندا، وفرنسا، واللجنة الأوروبية بزيارات لتقصي الحقائق في قبرص.

١٥ - وفي ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٦ اجتمع ممثلو الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن في مقر الأمم المتحدة مع كبار موظفي الأمانة العامة. وقد تبادل الذين حضروا الاجتماع الآراء بشأن الحالة في قبرص وأكدوا من جديد عدم قبول بقاء الحالة كما هي دون تغيير. وشددوا على أهمية اعتماد نهج شامل لتحقيق تسوية عامة لمشكلة قبرص استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والاتفاقين الرفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ وبعثات المساعي الحميدة للأمين العام.

رابعا - ملاحظات

١٦ - ظلت المفاوضات المتعلقة بقبرص في مأزق خلال فترة أطول مما ينبغي. وقد وصف تقريري المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (S/24830) الطريق المسدود الذي وصلت إليه جهودي الرامية إلى إقامة اتفاق شامل على أساس مجموعة الأفكار والخريطة التي أيدها مجلس الأمن في قراره ٧٧٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢. كذلك، تعطلت الجهود التي بذلت خلال العام ونصف العام بعد التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة تدابير بناء الثقة المتصلة بوجه خاص بمنطقة فاروشا المسيجة ومطار نيقوسيا الدولي.

١٧ - بعد اثنتين وثلاثين سنة من تدخل الأمم المتحدة لأول مرة في النزاع في قبرص و ٢٢ سنة بعد أحداث عام ١٩٧٤، بإمكان المجتمع الدولي أن يطالب بأدلة على أن الطرفين وغيرهما من الجهات المعنية جادة في سعيها من أجل التوصل إلى تسوية شاملة استنادا إلى الأساس الذي اتفق عليه الطرفان منذ ٢٠ سنة تقريبا. وقد ذكر مجلس الأمن مرارا أن الحالة الراهنة كما هي غير مقبولة. ولا يمكن لأحد أن يؤمن موضوعيا بأن هذه الحالة توفر أساسا باقيا لصون خصائص الطائفتين وأمنهما.

١٨ - إن عدم إحراز تقدم أمر مخيب للآمال بوجه خاص، علما بأنه تم تحديد العناصر المطلوبة لتحقيق تسوية شاملة، كما ذكرت مرارا وتكرارا. وأشير هنا إلى اتفاقي عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ الرفيعي المستوى، وإلى قرارات مجلس الأمن وإلى مختلف الأفكار التي تبلورت على مدى السنين من خلال المساعي الحميدة للأمم المتحدة، وإلى مفهوم التنازلات المتبادلة، أي "عمليات التبادل" التي نشأت فكرتها أثناء المحادثات المباشرة بين الزعيمين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ باعتبارها المنهجية التي تبشر بخير إلى أبعد حد فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق شامل.

١٩ - علاوة على ذلك، فإن قرار الاتحاد الأوروبي ببدء مفاوضات مع قبرص في عام ١٩٩٧ أو عام ١٩٩٨ بشأن انضمامها إلى الاتحاد، يمثل تطورا هاما جديرا بأن يذلل الصعوبات أمام تحقيق تسوية شاملة. وكما ذكر مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، فإن الانضمام يضمن تعزيز أمن وازدهار القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك على السواء. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد ما تبذله اللجنة الأوروبية من جهود لشرح الفوائد التي ستعود على الطائفة القبرصية التركية من الانضمام، وللتخفيف من مشاعر القلق لديها إزاء ذلك. إن قرب انعقاد المفاوضات المتعلقة بالانضمام حري بأن يولد الإحساس من جديد بالحاجة الملحة للتوصل إلى اتفاق شامل.

٢٠ - والمطلوب الآن هو أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة للبناء على هذه التطورات وإعطاء قوة دفع جديدة لعملية المفاوضات.

٢١ - وتقع مسؤولية خاصة على عاتق اليونان وتركيا. ومن العوامل الحاسمة في ذلك ألا تكتفيا بتقديم الدعم النشط للبحث عن تسوية بل أن تضمنا أيضا ألا تتطور علاقتهما تطورا يعرض ذلك البحث للخطر.

٢٢ - وقام مؤخرا عدد من الدول الأعضاء الأخرى، بما فيها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بإبداء دليل مرض على استعدادها للإندفاع بوزنها في الجهود المنسقة لدعم مهمة المساعي الحميدة التي اضطلع بها في مسعى مشترك لمساعدة الطائفتين في قبرص في ضمان السلم والازدهار في جزيرتهما.

٢٣ - ولكن المسؤولية الرئيسية سوف تظل تقع على عاتق الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية. ولن تتحقق تسوية دائمة ما لم يتمكن زعيما الطائفتين من إقناع طائفتيهما بأن من الأفضل لمصالح الطائفتين مراعاة المرونة والسعي الى الحل الوسط بدلا من المواجهة المستمرة. واختتم هذا التقرير بدعوة الزعيمين الى العمل وإياي، وكذلك مع العديد من البلدان التي تؤيد مهمتي في بذل المساعي الحميدة الى إنهاء المأزق الحالي وإقامة أرضية مشتركة يمكن أن تستأنف عليها المفاوضات المباشرة.

- - - - -